



حزب التحرير والعصيان على المدنية

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي تونسي



□ مرة أخرى يدفع حزب التحرير الرأي العام التونسي إلى طرح إشكالات ومساائل سياسية خارج الطرح، وعلى هامش الاستحقاق الثقافي والرهان الاستراتيجي المحلي والإقليمي، الأمر الذي يكشف مدى المعضلة الفكرية والسياسية التي يتدرى فيها الحزب منذ عقود خلت من فعل التأسيس.

ذلك أن من أوكد مهام الحزب عموما كاملة في "الدور الطلائعي" من حيث ثورية المضامين السياسية وعمق الأطروحات الفكرية القادرة على تشخيص المازق وتوصيف الحلول وتكريس مبادئ المواطنة وتجذير أسس العدالة والكرامة، وعندما يتصدى "التحرير" لترويج عبارات خارجة عن الإجماع والتوافق الوطني وبعيدة عن العقد الاجتماعي البرمج عبر دستور 2014، فهذا يدل على أن التنظيم أقل من أن يكون حزبا، وأقصر من أن يطور مقولات سياسية معتدرة.

يعيش الحزب حالة إنكار سياسي لضرورات التغيير في المقولات التأسيسية للتيارات الأيديولوجية التي انبثقت في العالم العربي منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى. حتمية التجاوز التي أقدمت عليها كافة الحساسيات السياسية بداية من مقولة "دكتاتورية البروليتاريا" في اليسار، مروراً بمقولة "الولايات العربية المتحدة" لدى بعض التيارات القومية، وليس انتهاء بمقولة "ما بعد الليبرالية"، حيث تستحيل الدولة إدارة لدى الخواص، صلب العديد من الأحزاب الليبرالية، ناكفها حزب التحرير منذ البداية متناسيا أن الصراع مع الحتميات هو، في المحصلة، صراع مع التاريخ لا يفضي سوى إلى خيار الخروج النهائي من منطقتي الندوة الصحافية التي عقدها الحزب،

الاثنين الماضي، في العاصمة التونسية أبرزت الهوية السياسية والحضارية السحيقة القائمة بين الحزب والإجماع السياسي والتعاقد المجتمعي المحلي، والغريب أن ذات الحزب الذي يرفض الدولة ويأبى مدنيته ويندد بمبادئ جمهوريتها، هو ذاته الذي يعلن الدخول في عصيان مدني ضد مؤسساتها.

فلن كان "التحرير" لا يعترف بالمدينة مقابل إقراره بوجوب الخلافة، ولا يقر بعلوية المؤسسات مقابل شبه تنزيهه لـ"الخلافة الفرد" ولا يقبل بدستور الجمهورية الثانية في حين يتمسك بمجموعة تدوينات غابرة أتى عليها الدهر، فأنى له إذن أن يعلن العصيان ناهيك عن أن يردف له وصف "المدنية"، وهو وصف لا يتأتى إلا في سياق مدينة الدولة ومدنية المجتمع ومدنية المجال العام.

الأكثر مفارقة في الندوة الصحافية كامن في إصرار "التحرير" على أن المقاتلين التونسيين في سوريا الذين انضموا إلى مجموعات إرهابية ليسوا بالإرهابيين، وهو تصريح أقرب منه إلى الديماغوجيا والأيديولوجيا العمياء التي توصل أصحابها إلى درك إنكار الواقع وتجاهل البراهين، ولئن كان من محددات العقل المتحدثة التي دخلت إلى اعتماد الأدلة لبناء الرأي والموقف، فإنه من علامات العلة في العقل السياسي المتمسك بالموقف حتى وإن عارضته الحقائق.

قد يكون من باب الساذجة الفكرية الانتظار من تجمع سياسي ينكر السياق الفلسفي والمعرفي الراهن ويرفض تجاوز مقولة "الخلافة" أن تكون له الجرة السياسية والأخلاقية لمراجعة مواقفه من الأزمة في سوريا، وتوصيف الجزء الأكبر من المشهدة العسكرية في الشام حربا إرهابية وظفت القوى الإقليمية خلالها شبابنا وقودا في المكاسرة الدولية التي انتهت بتوافق بين القوى الكبرى على اقتسام التركة الشامية، وتهجير "الفوضى الإرهابي" إلى بلدانهم الأصبلة والقضاء على الراقضين للعودة.

قد نتقاطع جزئيا مع الحزب في مقولة أن تونس تستعد لإقامة سجن كبير للإرهابيين، هذا صحيح، لكنه بالتأكيد لن يكون على غرار سجن غوانتانامو بكل بساطة أيضا، كذلك التي يخاطب بها الحزب والرأي العام، لأن تونس لم تتسوّغ جزيرة من دولة أخرى لمدة 100 عام على غرار ما فعله واشنطن مع كوبا.

بيد أن الإجابة الحقيقية كاملة في أن تونس لا يمكنها إجرائيا إضافة مساجين أجانب للمساجين التونسيين، أولا لكثرة العدد وقلة السجون، وثانيا لأن الدولة التونسية تربطها اتفاقيات ثنائية وثلاثية ودولية لتسليم وتسليم إرهابيين، وثالثا لأن غوانتانامو كان شكلا من أشكال العريضة من طرف الدولة المارقة، وتونس أقل من أن تعربد إقليميا وأنصف من أن تتحول إلى دولة مارقة. بإمكان حركة النهضة أن تختفي وراء الرمادية الخطابية حيال قتل الشباب التونسي في سوريا، ولكن منحها تاشيرة العمل لتنظيم سياسي لا يؤمن بالدولة ولا بالجمهورية ولا يصف الإرهاب الداعني بالإرهاب، يضعها في قلب المسؤولية السياسية والأخلاقية على تبييض الإرهاب.

«لا بد من بناء نظام ديمقراطي تعديدي حقيقي ودولة عصرية، ولا بد أن يكون التغيير بالترجيع والسلم بعيدا عن العنف، ولا يجب الخوف من الانتقال الديمقراطي».

علي بن فليس
رئيس حزب طلائع الحريات الجزائري المعارض

عندما يصبح الإرهاب عملا إنسانيا

ترجعنا أيضا شئنا أو لم نشأ إلى موضوع الساعة الذي يحاول بعض ذوي المصالح والمآرب جادين تلهية الناس عنه بجرهم إلى الإهتمام بموضوع المصالحة مع أصحاب زين العابدين بن علي، وموضوع الساعة الذي نعنيه هو مشاركة التونسيين في الإرهاب ضد شعوب أخرى من أجل أهداف لا علاقة للشعب التونسي بها، وعودتهم إلى أرض الوطن تأبين غانمين سلمين. والأخبار المتناقلة من ميادين القتال تنبئ بأن هؤلاء التونسيين من أشرس الناس طبعاً وأعتقهم سلوكاً ومن أجرئهم على القتل والإغتصاب والتكليل، وهم يفعلون ما يفعلونه باسم الدين بعد أن خرّضوا عليه في المساجد والخيم الدعوية وأفتى لهم الشيوخ به ووعدهم بالجنة وبالجنات العين فيها، رغم أن الدين قد حرم قتل النفس إلا بالحق.

ولا ندري ما هو الحق الذي يسمح للتونسي بأن يقتل السوري أو الليبي أو العراقي وأن يغتصب زوجته أو ابنته؛ يقول شيوخهم ودعاتهم إلى الجهاد هو "الغضب" للإسلام، وهي حجة تقسم المسلمين إلى من يرتضى إسلامه ومن لا يرتضى إسلامه، فكان السوريون والليبيين والعراقيين الذين قوتلوا وقتلوا مسلمون لا يرتضى إسلامهم، والتدين المرضي والتدين غير المرضي كانا الحجة التي قامت بسببها حروب دينية طاحنة في أوروبا من القرن السادس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر للميلاد بين الكاثوليك والبروتستانت، أي بين من يرتضى ومن لا يرتضى مسيحته. والإسلام "المرضي" الغاضب ليس هو في الحقيقة الإسلام الذي يمارسه المسلمون بمختلف مذاهبهم ومشاربهم وفرقهم منذ مئات من السنين ويقوم على علاقة الإيمان بين المسلم وخالفه، بل هو الإسلام السياسي الذي تريد طائفة من الناس ذوي المطامح والمطامح فرضه على الناس فرضاً.

ومن أولئك الدعاة إلى الجهاد والمدافعين عنه إمام إخواني سمعناه في خطبة له مبنوثة على "يوتوب" يستغث: "حلب... وأمعتصماه!" وكان حلب أسيرة في أيدي الروم كما حدث للمرأة المسلمة التي حبست في بلاد الروم بعمورية أيام الخليفة العباسي المعتصم فصاحت "وامعتصماه"

العالم في ظواهر دالة على غلبة الحيوان فيه على الإنسان: منها الانتحار، مع ما يعنيه الانتحار من استهانة المنتحر بنفسه وبحياته، وإذا كان ذلك فكرة قائمة فيه وتشعروا مستوليا عليه فلا غرابة في أن يستهين بحياة غيره؛ ومنها حوادث الطرقات القاتلة، مع ما يعنيه ذلك من تهور وتعد على القانون واعتداء على حق الغير واستهانة بالحياة البشرية؛ ومنها التهريب بمختلف الوسائل لمختلف البضائع التي تشمل فيما تشمله السلاح والمخدرات والبشر، وكلها من المحرمات دولياً؛ ومنها الفساد بما يعنيه من رشوة ومحسوبية واستيلاء على المال العام والتعامل مع السلطة على أنها "غنيمة" وأن الأقرين في العائلة أو في الحزب أولى بها. وأنت إذا نظرت في عدد الأحزاب السياسية المعترف بها - وقد تجاوزت المائتين في مجتمع يعد بضعة ملايين من السكان - تبينت أن كثرتها دالة على أن غاية أكثر مؤسسيها والمنتمين إليها هي اعتلاء كرسي السلطة وتحقيق المآرب الذاتية.

والظواهر التي ذكرناها تدل على أن الكثيرين من التونسيين قد ارتدوا خلال السنوات الست الأخيرة عن إنسانيتهم التي اكتسبوها إما اختياراً وإما اضطراراً من دولة الاستقلال ليندرجوا في النوع الأول: أناس جلهم حيوان ويعضهم إنسان. وأبشع ما يدل على غلبة الحيوان على الإنسان حب القتل مع ما يحيط به من دعوة إليه وإعداد له وتشجيع عليه وتنفيذ له ودفاع عنه وعن مرتكبيه وتبرير لأفعالهم. والقوانين الدولية تتسامح مع من قتل دفاعاً عن النفس أو عن الوطن، على ألا يكون هو ذاته معتدياً وألا يكون الوطن الذي يدافع عنه وطناً مفتكاً مغتصباً مستلباً من شعب آخر. وحب القتل أصبح ظاهرة طبيعية في المجتمع التونسي كما تدل على ذلك الأخبار التي تتالعنا بها الصحف يوميا، وقد يصحب القتل أحيانا اغتصاب لقصر أو تنكيل بجثة، وقد يحدث القتل بين الأقارب في العائلة الواحدة لأسباب تافهة جدا أحيانا. وهذه الأحداث دالة كلها على عجز القاتل عن التحكم في غرائزه الحيوانية التي تمحو الفوارق بينه وبين الحيوان، أي بينه وبين "البهيمة" في اصطلاح ميخائيل نعيمة. وهي

د. إبراهيم بن مراد
كاتب وجامعي تونسي



□ يصنف ميخائيل نعيمة في كتابه "مرزاد" الإنسان إلى أربعة أنواع: (1) إنسان جله بهيمة وبعضه إنسان؛ (2) إنسان نصفه بهيمة ونصفه إنسان؛ (3) إنسان جله إنسان وبعضه بهيمة؛ (4) إنسان كله إنسان. وقد فضل استعمال "بهيمة" - وتقابلها في الفرنسية "Bête" - على استعمال "حيوان" لأن الإنسان بطبيعته حيوان؛ ولكن يمكن أن تطلق التسمية - احتراماً لسلالة البشر من فصيلة الحيوان - فنحوض في المقارنة لفظة "بهيمة" بـ"حيوان".

ولا شك أن النوع الرابع من تصنيف نعيمة لا يوجد إلا في أذهان الفلاسفة المثاليين منزهة؛ وأن النوع الثالث نادر الوجود لأنه دال على أن الإنسان قد جاهد النفس الحيوانية فيه مجاهدة قريته من الكمال، وهذا قد يحصل في أوساط معينة قد خضعت لنوع من الحياة الروحية المخالفة للحياة الطبيعية التي يحيها البشر؛ وإما النوع الثاني فنوع "وسطي" تقوم حياته على "تعادلية" بين الإنسان والحيوان في الشخص الواحد، وهو النموذج للإنسان السوي الذي يسعى إلى أخذ حظه من الدنيا مع تحكم في رغباته وغرائزه، ويحاول ما استطاع أن يكون "مواطناً صالحاً" يؤمن بأنه فرد من جماعة بشرية له ما لها وعليه ما عليها، وهذا النوع موجود في مختلف المجتمعات ولولا وجوده فيها لفسدت. فاما النوع الرابع فهو النوع الفاسد الذي غلبت الحيوانية - التي قد تنقلب إلى بهيمة - فيه على الإنسانية، ووضعت من أجل الحد من فساده القوانين وأنشئت مؤسسات من أجل تهذيبه أو من أجل رده. ولهذا النوع انتشار كبير في مختلف المجتمعات وخاصة في المجتمعات المتخلفة.

فإذا طبقنا التصنيف الذي وضعه ميخائيل نعيمة على المجتمع التونسي كان لا بد من الإطلاق مما هو مشاهد معيش فيه. والنظرة الواسعة التي دخلت إلى تظهر أن التونسي قد أصبح خلال السنوات الست الأخيرة يحتل المراتب العليا في

أي مستقبل ينتظر أحزاب المعارضة الجزائرية

(المواصلة) تحشد نفسها في تحالف مكشوف مسبق لضمان السيطرة مجدداً على البرلمان ومجلس الأمة في الانتخابات التشريعية القادمة، التي ستقرر مصير الانتخابات الرئاسية في عام 2019.

الحرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن 1977
أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

علي قاسم
مختار الدبابي

كرم نعمة

تصدر عن

Al Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
Kensington Centre
66 Hammersmith Road
London W14 8UD, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

الإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

يبدو واضحا أن هذا الاندماج الجزئي، الذي لا يستند على قاعدة الوحدة في العقيدة والانتماء والمشروع السياسي والفكري والثقافي الموحد، يطغى عليه الطابع التنظيبي الشكلية. وبهذا الصدد يرى الكثير من المراقبين السياسيين أنه من المستحيل أن تتحقق الوحدة العضوية بين حزب إسلامي له انتماء وطني فقط، ولا يعتقد في مشروع أيديولوجيا الدولة الإسلامية العالمية التي تدوب في إظهارها للوطنيات.

لعل أكبر عقبة تعترض الأحزاب الإسلامية بمختلف ألوانها، وكذلك ما يسمى بالأحزاب العلمانية، هي انعدام أي تغير راديكالي في بنيتها الثقافية والسياسية والفكرية التي لا تزال أسيرة للتقليدية المفرطة.

السؤال المطروح في هذا السياق على قيادات الأحزاب الإسلامية وأحزاب المعارضة الأخرى هو: لماذا ليست لهذه الأحزاب، على تنوعها وكثرتها حتى الآن، قاعدة شعبية حقيقية عدا المنتسبين إليها في صورة مناضلين تقليديين؛ وهل سيكون لها أي مستقبل مغاير لحاضرها الذي يتسم بالجمود الفكري ويغيب مشاريع كبرى تقنع الشعب الجزائري؟

في هذا الخصوص يمكن مشاطرة الباحث الجزائري، حسني عبيدي، رئيس مركز الدراسات والأبحاث حول العالم العربي والمتوسط الذي لاحظ أن "نجاح الإسلاميين مرهون بتطوير خطاباتهم وحيدهم". ولكن ينبغي هنا التمييز بين مجرد إصلاح أو تطوير الخطابات، وبين إحداث التغيير الراديكالي الذي يمس كل بنيات هذه الأحزاب حيث أن التجربة قد برهنت أنه لا يمكن تطوير ذهنية العمل السياسي المتخلف، بل لا بد من قطعة جذرية كلية معها ومن دون ذلك فإن الأمر الواقع سيبقي هو بذاته.

والجدير بالذكر هنا هو أن ما يسمى بالأحزاب المعارضة (جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب العمال، والفجر الجديد وطلائع الحريات وغيرها) لم تتحرك حتى الآن على طريق استبدال تشظيها ومجهريتها بالاندماج الشامل لتصبح قوة سياسية لها ثقافتها السياسي، ووعاها الانتخابي الواسع في الجزائر العميقة، في الوقت الذي نجد فيه أحزاب السلطة

سنة ماضية تعيد تفرخ خطاباتها التقليدية، وجراء ذلك لم تقدم أي نموذج تنموي مادي أو حضاري يمكن أن يحتذى ويبنى عليه ويصبح برنامجاً وطنياً تلفت حوله قوى المجتمع المدني.

مما لا شك فيه أن النظام الجزائري الحاكم، والمصحف بالذهنية الأحادية والتكوين الثقافي التقليديين والمتخلفين، قد ساهم فعليا في إجهاض أي محاولة نهضوية جديدة تبرز هنا وهناك على مستوى القواعد الشعبية والنخب السياسية والفكرية الوطنية التي تملك على الأقل بعض أجديات مشروع الدولة الحديثة. جراء هذا الوضع المعقد أصبح الهم الأساسي لما يسمى بأحزاب المعارضة هو الاكتفاء بالاجتماعات المعزولة وبالتصريحات الرنانة التي تتلقفها وسائل الإعلام الجزائرية التي تحركها ثقافة الإثارة والاستفزاز.

وهنا نتساءل: هل يمكن أن تكون محاولات الأحزاب الإسلامية لكسر ظاهرة التنظيبي الهيكلية بالبدل المنتمل في شكل الاندماج التدريجي بداية إيجابية لبروز قوى سياسية جادة وموحدة تتجاوز شكلها التنظيمي الفردي أم أنها مجرد تحالفات وقتية أملت ظروف الانتخابات التشريعية القادمة في هذا العام 2017؛ وهل سيذوب هذا النمط من التحالف الانتخابي تبايناتها العقائدية وتناقض هذا الحزب الإسلامي أو ذاك في إدارة العلاقة البيئية مع النظام الحاكم وبرلمانته وهيئاته المختلفة، وكذا أحزابه المنتملة في عدد من أحزاب المواولة، وخاصة ظاهرة التحالف الرئاسي الذي يعني في نهاية المطاف النوم في مخدع واحد مع السلطة الحاكمة التي لا تؤمن بأي معيار بالعمل السياسي الديمقراطي في إطار تشكيلة تعددية مكونة من أحزاب مختلفة.

الوضع الذي تتحرك داخل محيطه التعددية السياسية الجزائرية قد سلب منها الفاعلية وجعلها على مدى أكثر من عشرين سنة ماضية تعيد تفرخ خطاباتها التقليدية